هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( المدى )

# الإسرائيليون يصادقون على إعادة الميراث المسلوب

بقلم : جونثان فريلاند
ترجمة : مروة وضاء

**أخيرا صادق الإسرائيليون على إعادة الميراث المسلوب تدريجيا ، لكن لا يمكن للحدود أحادية الجانب الصمود.**

اقنع الإسرائيليون أنفسهم بأنه مقدر لانتخاباتهم الاخيرة ان تكون مملة حيث سجلت اقبالا وتعاطفا ضعيفا. فهذا الشعب المتذمر يعيش في ارض لها تأريخ طويل وليس له مزاج لصنع المزيد منه. صوت الإسرائيليون على رفض الأديولوجيا التي سيطرت على الدولة لاكثر من ثلاثة عقود وعلى التخلي عن الاعتقاد بأن الاراضي المغتصبة في عام ١٩٦٧ يمكن ضمها بطريقة ما الى اسرائيل الكبرى. تتعرض الحكومة الصهيونية للهجوم منذ اوائل عام ٢٠٠٤ اي منذ ان قام شارون بأعلان خطته للانسحاب من غزة. لكن لم يسبق للجمهور الاسرائيلي ان اعطى رأيه في القضية رسميا. وفي الانتخابات الأخيرة فعل ذلك. قال زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو الذي قام بحملة كحامي شعلة اسرائيل الكبرى بأن تلك الانتخابات ستكون بمثابة استفتاء حول مستقبل الاراضي المغتصبة. والذي اعطى الشعب الاسرائيلي فيه حكمه بصوت واضح: لقد حان الوقت للتخلي عن معظم تلك الاراضي.

فقد اخرج حزبا كاديما والعمل المتحدان حزب الليكود من الانتخابات. الحزبان اللذان التزم كل على طريقته بالانسحاب من معظم اراضي الضفة الغربية. كلاهما يتبعان طريق الالتزام بحركة السلام مؤكدين ان اسرائيل لن تستطيع حكم شعب اخر وان محاولة استعادة كل الضفة الغربية سيدمر البلاد من الداخل.وصف حاييم رامون ،وهو احد العقول الستراتيجية الرئيسية في حزب كاديما الاحتلال بال"السرطان". فاللغة التي كانت محصورة ضمن أروقة المثقفين اليساريين أصبحت اليوم اللهجة التي يتحدث بها حكام اسرائيل.

باستطاعتك أن ترى مقدار التغيير عندما تقابل اولئك الذين يقررون التخلي عن اكبر قدر ممكن من الاراضي. قمت بزيارة مستوطنة بسيغوت الواقعة في قلب الضفة الغربية والتي بامكانك ان ترى من اعلى قمة تلها مناظر تغطي رام الله. أنها تقع في الجانب الخطأ بالنسبة لحاجز او جدار اسرائيل الامني الذي يفترض الكثيرون انه سيرسم الحدود بين اجزاء الضفة الغربية التي تنوي الحكومة الجديدة الاحتفاظ بها وتلك التي ستعيدها للفلسطينيين.

إن كلمة بسيغوت هي تعبير محبوب يترجم كتقارب وتعزيز وتتضمن ايضا احساسا بالتقريب وحتى التلاحم. الذي استخدمه يهود اولمرت لوصف ما ينوي فعله تجاه الوجود اليهودي في الضفة الغربية : وذلك بتحويل المستوطنات إلى مستوطنات كبيرة وراء الحدود الجديدة وتفكيك بقية المستوطنات وإخلاء سكانها الذين سيكونون ٧٠,٠٠٠ شخص تقريبا أي عشر مرات أكثر من العدد الذي أزاله شارون من غزة في أب الماضي.

في بسيغوت جلست مع بنكاس والرشتاين، رئيس بلدية المجلس الاقليمي الذي يمثل ٤٠,٠٠٠ مستوطن. كان جدار مكتبه مغطى بخارطة عملاقة وحيدة - تؤكد مكان بسيغوت في قائمة اولمرت للازالة. كانت كلمات والرشتاين قاسية" لن يتمكن اولمرت ابدا من انجاز خطته وسينهار حزب كاديما قريبا. فلن يحتمل الناخبون الاسرائيليون المزيد من مشاهد الاصطدام العنيف بين القوات والمستوطنين التي حدثت الشهر الماضي خلال عملية الاخلاء الاجباري لمستوطنة امونا في الضفة الغربية"

مازا ل مزاجه لم يتقبل مثل تلك الكلمات. فهل كان تفاؤلاً منه ان اماكن مثل بسيغوت ستصمد؟ قال محاولا ان يبدو مستبشرا " سنعمل بكل جهدنا" وكان مصرا على ان ٤٠٪ من الاسرائيليين في الأقل هم من المؤيدون له. لكن هذا هو المحك. فلقد جاء الوقت الذي تكلم فيه المستوطنون ليس فقط معبرين عن راي اغلبية الاسرائيليين لكن مؤدين دور أبطال الأمة.. وهم يعتبرون الآن العين المتفحصة التي ستحدد حياة الاسرائيليين الاعتياديين والحياة الهادئة. يتعجب الكاتب الاسرائيلي المعروف ديفيد غروسمان من هذا التحول: " اعتاد المستوطنون إن يكونوا الطفل المدلل الذي يحصل على كل شئ." قائلا " الآن هم الخروف الأسود في العائلة". يبدو ان والرشتاين كان يعرف ذلك . حيث ذكر احد الصحفيين الاسرائيليين ان اسرائيل تنفصل عن المستوطنين وكان يتملكه تعبير الرجل الذي قد حبطت اماله.

إن مفتاح هذا التغيير هو المسلك الذي بدأه شارون في الأصل وهو التحرك الأحادي الجانب الذي يجسده اليوم اولمرت. ويتلخص بان على اسرائيل الخروج من معظم الاراضي المحتلة لأسبابها الشخصية وبشروطها الخاصة. والتي تنوي تحديد حدود اسرائيل الدائمة من غير انتظار الوصول الى تفاهم مع الفلسطينيين. وكما عبر حاييم رامون "عندي سرطان، أن حكم تلك الاراضي هو سرطان ولذلك لن اسمح لعدوي ان يقرر ما اذا كنت سأجري عملية استئصاله ام لا".

إن هنالك مشاكل عديدة تأتي مع هذه الطريقة:

أولا : إنها تنوي تجاهل الفلسطينيين تماما. بأقصائهم وراء جدار عال حيث لن يكون على الاسرائيليين رؤيتهم او حتى التفكير بهم. فأن الفلسفة التي تدعم الجدار والتحرك احادي الجانب هي فلسفة قبيحة.

ثانيا: ان الانسحاب الذي يعد به اولمرت يعني التخلي عن بعض الاراضي مع الاحتفاظ بالمتبقية ان لم يكن ضمها الى اسرائيل.واليوم عدد قليل من الاشخاص موثوق بهم من كلا الطرفين يعتقدون إن إسرائيل ستعود إلى حدود عام ١٩٦٧ القديمة. وهم يعترفون ان بعض المناطق اليهودية القريبة من حدود عام ١٩٦٧ ستكون حتما جزءاً من اسرائيل. لكن هذا يجب ان يحصل من خلال المفاوضات حيث تعوض اسرائيل عن الاراضي التي اخذتها من الفلسطينين بتسليمهم اراضي بدلا عنها.ما يدعى بتبادل الارض.

ثالثا: ان حدود اولمرت المحددة حاليا تبدو مضحكة. فنظرة سريعة على الخارطة توضح انه اذا ما كان اولمرت جادا حقا بضم مستوطنة ايريل عندها ستحتوي " حدود اسرائيل الجديدة" جزءا من الجانب الشرقي يندس عميقا في داخل الاراضي الفلسطينية. فاذا مضى قدما في بناء ما يدعى بممر (اي١ ) الذي يربط بين القدس ومعالي أدوميم،عندها يقطع الضفة الغربية الى شمال وجنوب بحيث لا تصلح ان تكون هناك دولة فلسطينية.

لذا يجب مراقبة اولمرت عن كثب. ولكن في نفس الوقت اسناده، لماذا؟ لان انسحاباً جزئياً افضل من لاشئ.ولان سيطرة الاسرائيليين على ١٠٪ من الاراضي المحتلة افضل من سيطرتها على ١٠٠٪. وايضا لان على اليساريين ان يكونوا متواضعين وصادقيين كفاية ليعترفوا بأن طريقتهم لم تنجح. حيث لما بقارب ال٤٠ عاما قام التقدميون الاسرائيليون بالتفاوض مع الفلسطينيين حول صفقة الارض مقابل السلام. ولالاف الاسباب لم تنجح تلك المحادثات. والان وجد اولمرت من خلال التحرك احادي الجانب طريقة التنازل الاقليمي الذي يبدو ان السياسة الاسرائيلية تستطيع ان تتحمله. انها ليست بالطريقة المثالية فجميعنا كنا نفضل التسوية العادلة بين الطرفين التي يتعاملون فيها كنظائر. لكن ظل ذلك بعيد المنال ل٤٠ سنة. في حين قال اولمرت انه سيحققه في السنوات الأربع القادمة.

لذا على اليساريين أن يهتفوا لكل انسحاب ويصفقوا لكل مستوطنة يتم تفكيكها. ولكن لا يجب أن ينسوا نسختهم الأصلية. ففي حال بدء اولمرت بخطوات التحرك احادي الجانب عندها يجب على عمير بيريتس من حزب العمال وحلفائه ان يضغطوا لتحقيق مطالبهم. المفاوضات مع الفلسطينيين تؤدي الى المزيد من الانسحابات اذا كان ذلك ضروريا إلى أن يقوم الطرفان برسم حدود عادلة بين دولتيهما.

لقد تم وضع مسار السنين القادمة. الذي سيتضمن التخلي التدريجي عن ميراث عام ١٩٦٧ المسلوب. والذي قام الاسرائيليون اخيرا بأعطاء مباركتهم لذلك المصير.

عن : الغارديان

طبق الاصل

من اعمال الراحل مؤيد نعمة

# هل ساعدت روسيا صدام خلال الحرب؟

*بقلم : مارك كارمير
ترجمة : المدى

ما العمل لو تأكد لنا دعم الروس لصدام في الوقت الذي كانت تتهيأ فيه الولايات المتحدة لاحتلال العراق؟. اصدرت وزارة الدفاع مؤخرا دراسة مؤلفة من ٢١٠ صفحات تستشهد بوثائق عراقية صادرة في شهر اذار عام ٢٠٠١ تزعم تزويد الدوبلوماسيين وضباط الاستخبارات الروس العراق بالمعلومات فيما انكر الناطق باسم دائرة المخابرات الروسية الخارجية (إس في آر) بعد يوم من اطلاق التقرير صحة هذه المعلومات. واليوم تطالب وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس الحكومة الروسية بتوضيح سريع.

في البداية علينا ان نفهم ان تقرير البنتاغون الموثق باحكام لا ينوي تقييم ما اذا او تحت اي ظروف سرب الروس مثل هذه المعلومات. فقد كان المحللون مسؤولون فقط عن تَقييم منظور النظام العراقي عن الحرب.

الا ان الامر الذي يثير التساؤل هو الوثيقتان الرئيسيتان في هذا التقرير: وثيقة مكتوبة باليد غير مؤرخة من ثلاث صفحات تصف انتشار القوات الامريكية في اوائل اذار ٢٠٠٣ مستندة على معلومات يزعم انها مزودة من قبل السفير الروسي فلادمير تيتورنكو والاخرى وثيقة مطبوعة من ثماني صفحات تصف خطط الولايات المتحدة في الحرب بتاريخ ٢٥اذار ٢٠٠٣ نسبت ايضا الى معلومات مأخوذة من تيتورنكو. ليس هناك سبب للشك في صحة هاتين الوثيقتين او اي من الحوادث المستشهد بها في التقرير فهي متوفرة للجميع . لكن كون المعلومات المذكورة فيها دقيقة ام لا فهذا شأن اخر.

لا تعد تكذيبات المخابرات الروسية الخارجية ذات اهمية حيث ان الوكالات الروسية التي تثار حولها علامات الاستفهام هي الاستخبارات العسكرية الروسية ووزارة الخارجية الروسية وليس دائرة المخابرات الخارجية. فلقد اشارت تقارير في صحف روسية وغربية في اذار عام ٢٠٠٣ الى ان الجنرال فلادسلاف اتشالوف وهو القائد السابق للقوات الجوية السوفيتية الذي دعم محاولة الإنقلاب في موسكو في اب عام ١٩٩١ وجنرالا روسيا متقاعدا اخر قاما بزيارة بغداد قبل فترة قصيرة من شن الحرب ٢٠٠٣ حيث اخذت لهما صور تؤكد بانهما كوفئا بمداليات من وزير الدفاع العراقي انذاك نيابة عن صدام حسين. ولقد اقر اتشالوف انه زار العراق من ١٥ الى ٢٠ مرة منذ ذلك الحين في السنوات التي سبقت احتلال العراق.

كما وأشارت تقارير صحفية في اذار عام ٢٠٠٣ الى ان عددا اخر من ضباط الاستخبارات العسكرية الروسية كانوا يعملون مع النظام العراقي على اساس يومي قبل وفي اثناء الحرب، وكان عباس خلف السفير العراقي السابق في موسكو هو وسيلة نقل هذه التقارير الكثيرة إلى القادة العراقيين مستشهدا بالمخابرات الروسية والمصادر الدبلوماسية. بالإضافة إلى ذلك كان "فريق عمل" المخابرات الروسية المعروف بالرامزاج يرسل تقييما يوميا على موقع الويب العسكري الروسي الأمر الذي وصفته الصحافة الروسية بعملية مساعدة الحكومة العراقية بشكل واسع. رغم إن توقعات ومعلومات الرامازاج كانت غير دقيقة بشكل كبير الا ان تقارير الصحف اليومية الروسية الرئيسية والمنشورات التجارية الموثقة تعطي تعزيزا قويا لمزاعم الوثائق العراقية بان تيتورينكو وبعض ضباط الاستخبارات العسكرية الروسية قاموا بدعم الجهود العراقية لمقاومة الاحتلال الامريكي.

إذا ما كان تينورنيكو قد قدم فعلا المساعدة المحظورة للعراق فربما كان دافعه الأساسي ماديا.فعندما أصدرت لجنة فولكر تقريرها النهائي على الاحتيال والفساد في برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للامم المتحدة في تشرين الاول الماضي ادرج اسم السفير وابنه ضمن القائمة لتسلمهم تخصيصات تقدر ب٢٣,٧ مليون برميل نفط اي ما يفوق ريعه ١ $مليون دولار بكثير.

ادرج تقرير الجمعية اسماء اعداد كبيرة من السياسيين الروس والكيانات السياسية من بينهم الرئيس الروسي فلادمير بوتين ورئيس هيئة الاركان انذاك الكساندر فولتشن المتحدث عن مجلس البرلمان الروسي ويغور ستروييف من الحزب الشيوعي الروسي والحكومة الموالية لموسكو في الشيشان لتسلمهم تخصيصات النفط الضخمة التي تساوي العديد من الملايين.

ورغم انه من البعيد ان يكون تعاون تيتورنكو والمخابرات الروسية مخولا من قبل جهات عليا. الا ان المعارضة الروسية للحرب —كانت على الاغلب محفزة بارباح الشركات والنخب الروسية الهائلة التي كانت تحصل عليها من عقود برنامج النفط مقابل الغذاء —والتي فاقت توقعات خبراء الولايات المتحدة. لكن المعارضة لا تعني بالضرورة إن بوتين أو وزير الخارجية انذاك ايغور ايفانوف كانا يؤيدان نقل المعلومات التي قد تكلف حياة الامريكيين مع فرصة كبيرة لاكتشافهم في النهاية.

يسترعي احد البنود في الوثيقة العراقية بتاريخ ٢٥ اذار عام ٢٠٠٣ انتباها خاصا حيث يشير الى " ان الروس جمعوا معلومات من مصادر داخل القيادة المركزية الامريكية في الدوحة". الشئ الذي فسره العديد من الصحفيين الروس بوجود جاسوس يعمل لحساب روسيا هناك. ولكن الأمر الأكثر قابلية للتصديق هو إمكانية حصول الروس على تلك المعلومات من خلال الوسائل الالكترونية او حتى عن طريق مشاركة المعلومات المسموح بها. فلو كان لديهم جاسوس في مركز القيادة الرئيس لكان زودهم بمعلومات دقيقة الا ان احد الجوانب المثيرة في مزاعم الاستخبارات هو ان بعضها كان خاطئا بشكل فضيع . فلو كان صدام واعوانه قد استندوا الى تلك المعلومات بأي شكل من الاشكال لأنتهى بهم الامر اسوأ مما لو كانوا لم يعيروها انتباها او يحصلوا عليها .

في الواقع يقترح خطأ الاستخبارات بان قادة الولايات المتحدة قد قاموا عمدا بتسريب معلومات خاطئة. ( الجنرال تومي فرانكس الذي كان مسؤولا عن الحرب لمح الى خطة كهذه في مذكراته) فالقادة الاميريكيون يعرفون كما نعرف من خلال التقارير الصحفية ان موظفي الاستخابرات العسكرية الروسية كانوا في بغداد يساعدون النظام العراقي. فقد يكون الامريكان تعمدوا بث المعلومات الخاطئة متوقعين انها قد تلتقط من المخابرات الروسية العسكرية وترسل الى العراقيين. واذا كانت هذه هي الحالة فقد عمل المخطط الامريكي بشكل رائع.

حاول المسؤولون الروس ربط نشر تقارير البنتاغون بالمحادثات السارية حول الملف الايراني في مجلس الأمن. لكن فكرة دراسة ال٢١٠ صفحات التي استحضرت فجأة لخدمة المصالح الدبلوماسية العابرة هي فكرة غير معقولة.

والامر غير القابل للتصديق بشكل اكبر هو ادعاء سيرجي اوزنوبتشيف رئيس معهد موسكو الاساسي للتقييمات والتحليلات الستراتيجية بأن مسؤولي البنتاغون أصدروا هذا التقرير لغضبهم من قوة روسيا المتزايدة في المحافل الدولية. مما عكس درجة عالية من التفكير التواق حول المكان الذي تحتله روسيا اليوم في العالم.

ما الذي سنفعله حيال ذلك كله؟ لقد اثارت الوثائق العراقية قلق الولايات المتحدة من روسيا قبل بضعة شهور فقط من ترؤس بوتين لمؤتمر قمة مجموعة الثماني في سانت بترسبيرغ. كما و أظهرت الضجة التي احاطت بهذه المسألة مدى التوتر الذي وصلت اليه العلاقة بين روسيا والغرب. فمن الحكمة ان تقدم الحكومة الروسية توضيحا لهذا الامر في اسرع وقت ممكن.

عن : الواشنطن بوست

*مارك كارمير: مدير مشروع هارفارد لدراسات الحرب الباردة و شريك اقدم في مركز جامعة ديفيس للدراسات الروسية.

# تجارة الاسلحة الخفيفة ودورها في تأجيج الصراعات في العالم

ترجمة / زينب محمد

تؤدي الاسلحة دوراً كبيراً في تأجيج الصراعات في دول العالم المختلفة سواء منها الاسلحة الثقيلة ام الخفيفة وعلى الرغم من ان الاسلحة الثقيلة كالدبابات والطائرات والغواصات والاسلحة الثقيلة التي تستخدم الذخائر المحرمة كقذائف اليورانيوم المنضب والنابالم تحدث تدميرا هائلاً لانها موجهة لتدمير البنى التحتية (محطات الماء والكهرباء والمنشآت الصناعية والمقرات العسكرية والجسور...الخ) الا ان الاسلحة الخفيفة كالبنادق والرشاشات والمسدسات والرمانات والاسلحة المحرمة دولياً- تعد أكثر فتكاً من الاسلحة الثقيلة لانها موجهة الى الاشخاص مباشرة ولسهولة نقلها وتهريبها وتفكيكها وتركيبها وخزنها وقلة كلفتها وهي عوامل تسهل كثيراً من عمليات تهريبها وتجارتها واذا صحت الاحصائيات التي اوردتها صحيفة لوموند ديبلوماتيك فان هذه الأسلحة الخفيفة أوقعت ما يزيد على أربعة ملايين ضحية في القارة الافريقية بين الاعوام ١٩٩٠- ١٩٩٩ وأدت اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية وبعض الدول الأوروبية دوراً في الصراعات الدامية في الأرض المحتلة وفي أفريقيا والعديد من الدول الآسيوية والاميركية اللاتينية من خلال تزويد مناطق الصراع بالاسلحة الخفيفة الفتاكة والمحرمة دولياً وقعت في الاتحاد الاوروبي تعد صناعة الاسلحة راكدة إذا ما قسنا ذلك على الطلبات الرسمية ومع ذلك فان القدرة على تصنيعها تضاعفت كثيراً منها البندقية ( (MP6والـ( (FALالبلجيكية والـ( (G3الالمانية والـ( (AK97أو قاذفة الرمانات (RPPG-٧) والرشاشات الصهيونية عوزي والاسلحة التي يستخدم فيها الرصاص المطاطي والحي ورصاصات دم —دم انكليزية الصنع ورأسها عبارة عن صليب تؤدي الى اصابات قوية ومميته والـ(MP5) بريطانية الصنع كلها تصنع في دول أخرى، بصورة قانونية وبترخيص رسمي.

كما تضاعف عدد الدول التي تنتج الأسلحة الخفيفة بين الأعوام ١٩٦٠ 1999 —وتضاعف كذلك عدد المصانع التي تصنع هذه الاسلحة وحسب بحوث حديثة فان (٣٨٥) شركة تقع في (٦٤) بلداً تصنع الأسلحة الخفيفة أو الذخائر لكن السرية المفروضة على هذه الصناعة تقودنا الى الاعتقاد بان هذه الإحصائية اقل بكثير من الحقيقة وحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الدفاع الاميركية فان مجموع ما صدر من الاسلحة الخفيفة في الولايات المتحدة الاميركية بلغت قيمته (١,٥) مليار دولار وهي (١,٦) مليون من الاسلحة النارية و ٢٠٠ الف رمانة وأكثر من مليار طلقة بين العامين ١٩٩٦- ١٩٩٨ ويمكن تفسير الزيادة الواضحة في عدد شركات الدول المنتجة لهذه الاسلحة بنقل تقنية إنتاجها الذي يسرته اتفاقيات الانتاج المرخص، وبموجبها صار بامكان مصنع للأسلحة في بلد ما الترخيص لشركة تقع في بلد آخر انتاج اسلحته، ترافق هذه الاتفاقات عادة معلومات تقنية دقيقة لانتاج نسخ طبق الاصل للنموذج الأصلي والانتاج المرخص ليس مفهوماً جديداً فالمصنع الوطني في بلجيكا الذي تأسس عام ١٨٨٩ مثلا كان يصنع بندقيات المانية (مزر) للجيش الوطني وبين الاعوام ١٩٦٠ 1999 —وقع (١٤) بلداً على اتفاقيات الانتاج المرخص مع الشركات الموجودة (٤٦) بلداً منها البرازيل وتشيلي وايران وتركيا وفي جنوب أفريقيا التي صدرت الاسلحة المصنعة في اطار هذه الترتيبات، لقد سلكت الشركات البريطانية المنتجة للأسلحة الخفيفة ومنها ((G3 عيار ٧,٦٢ ملم الفتاكة سبلاً ملتوية في تجارة هذه الاسلحة من خلال الالتفاف على القوانين والافلات من التفتيش، وهكذا دخلت هذه الأسلحة الى يوغوسلافيا على الرغم من الحظر الذي فرضته عليها الأمم المتحدة في عام ١٩٩١ لتأجيج الصراع الداخلي فيها، وعلى الرغم من انكار المسؤولية عن الشركة الا ان هذه الأسلحة وصلت الى منطقة الصراع مستغلة التباين في القوانين للالتفاف على اجراءات الحظر، اما الشركة التركية للصناعات الكيمياوية والميكانيكية فهي تصنع سلسة من الاسلحة الخفيفة والذخائر وبتراخيص هي في الغالب اتفاقات معقدة ففي عام ١٩٩٢ وقعت مع الشركة الفرنسية ( (GIATاتفاقاً لصنع اسطوانات البنادق وغيرها بالتعاون مع الشركة الاميركية ( (FMCوصلت اقيامها الى (٢٨) مليون دولار، وكانت الشركة الفرنسية تقدم الى تركيا تقنية الانتاج الخاص بالذخائر عيار (٢٥) ملم وبترخيص من الشركة البريطانية، تصنع تركيا سلسة من الأسلحة الخفيفة فوقعت عام ١٩٨٨ اتفاقية لانتاج مئتي الف بندقية هجومية نوع ( (HK33عيار (٥,٥) ملم داخل تركيا للعشر سنوات القادمة وبينما ربطت بعض الدول مثل المانيا سياستها التصديرية الى انقره باحترام حقوق الإنسان فان مثل هذه الاتفاقيات البريطانية تقدم الى تركيا وسيلة مستقلة لانتاج الأسلحة الخفيفة، وفي تموز من العام نفسه، قدمت تركيا (٥٠٠) رشاشة نوع ( (MP5الى اندونيسيا واعترفت الشركة البريطانية المصنعة لها بان هذه الأسلحة صنعت عام ١٩٩٦ في مصنعها في نوتنغهام ، بينما انكرت بريطانيا توقيعها مثل هذه التراخيص للصادرات مؤكدة رفضها لطلبات الترخيص لنحو (٣٦٦) سلاحاً غير ان الشركة التركية نفسها اعلنت انها زودت اندونيسيا بهذه الأسلحة، وفي وثيقة بريطانية أخرى نص واضح يشير في ايلول عام ١٩٦٩ لتأجيج الصراع وقيام اكبر المجازر فيها، اما مصنع الأسلحة الباكستاني وهو شركة حكومية تستخدم (٤٠) الف شخص، فقد وصلت مبيعاته الى ثلاثين مليون دولار سنوياً ويتوقع تصدير ما قيمته (١٥٠) مليون دولار في المستقبل القريب ويقوم هذا المصنع بصناعة البنادق الهجومية ( (G3MP3والرشاشات والبنادق الرشاشة بتراخيص من الشركة البريطانية H-Kمع ذخائر مضادة للدبابات ورشاشات المانية نوع رينيستال مع تزويد المستخدم بشهادة تسمح له بتصدير هذه الأسلحة الى الكويت فالقانون الألماني يحظر في الحقيقة تصدير الأسلحة الى منطقة الشرق الأوسط وتمثل باكستاني بوابة سهلة وقانونية لخروج هذه الأسلحة وهناك طرق أخرى للاحتيال تسمح للشركات الأجنبية ان تحرر للشركة الباكستانية أي عقد تفاوضي مع مشتر من الشرق الأوسط وللحد من هذه التجارة يجب ان تتفق قوانين الانتاج المرخص مع قوانين التصدير الوطنية وعد ذلك نقلاً مباشراً للأسلحة مع ضرورة حظر الإنتاج المرخص إذا كان هناك حظر على البيع المباشر للسلاح والسيطرة على إعادة التصدير وفرض عقوبة على عمليات التزوير ووضع آلية للسيطرة الدولية عليه .

عن : لوموند دبلوماتيك